

البحرين: الملكية الدستورية أو رحيل العائلة المالكة بقلم شبلي ملاط

لا تطاق صور ساحة تيان آن مين الآتية من البحرين. على ملك البحرين أن يقرر: إما يأمر وقف القمع فوراً ومحاكمة المسؤولين عن إطلاق النار، أو عليه أن يرحل مثله مثل غيره من العتاة في تقليد مبارك وبين علي الشعب البحريني ليس قاصراً، ويعلم تماماً ما تعنيه الديمقراطية: المواطنون يحكمون باختيارهم الحر لقادتهم. وفي البحرين تراكمت الآمال الخائبة خلال العقد المنصرم بعد وعد الملك بحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والذي أطلقه في لقاء شهير مع بعثة رفيدة المستوى لمنظمة العفو الدولية كان قد دعاها الى المنامة في العام 2000. كل هذه الآمال سقطت، وازدادت حدّة الطائفية جرّاء القمع المستمرّ والتلاعب العايب بالحياة السياسية والنظام الانتخابي.

ما نحتاج اليه نموذج حديث قدّمه ملوك بوتان الى شعبهم في الماضي القريب: ملكية دستورية حقيقية، يكون رأس السلطة التنفيذية فيها، كما البرلمان، منتخباً من الشعب.

نجاح ثورة اللؤلؤة أساسي كنموذج للانتقال الى الديمقراطية في الخليج العربي وفي ما تبقى من ملكيات مستتدة عبر الشرق الأوسط. النموذج واضح تحت السقف الديمقراطي المشترك في ملكية دستورية صافية كما هو الحال في السويد وبوتان وبريطانيا، او في جمهورية لا سلالة ملكية فيها أصلاً، وفي كلتا الحالتين معنى الديمقراطية المبسط هو اختيار الشعب حكّامه بحرية.

ندعم زملاءنا في البحرين، ونشد على أيديهم في حمل مشعل الحرية مع ضرورة مضاعفة الجهود في كفاحهم للتغيير الديمقراطي بالابتعاد عن المذهبية ورفض جميع أشكال العنف في احتجاجاتهم المشروعة. ولا بدّ من مواكبة جهودهم في إجراء التعديلات الضرورية لدستور البلاد لكي تحاكي المنامة ديمقراطيات العالم صنواً لها.